

السودان

استفتاء الجنوب: الخلافات لا تزال في الطريق

جماعة فرحات

تجاوز شريكا الحكم في السودان أزمة تعيين الأمين العام لمفوضية استفتاء الجنوب من دون أن يتمكن من التغلب على جميع خلافاتهما بشأن الاستفتاء، وفي مقدمتها الانتهاك من ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، وسط محاولات أميركية حديثة للعب ضمن ما بقي من مهلة زمنية فاصلة عن موعد التاسع من كانون الثاني المقبل، على أمل تحقيق اختراق يضمن إنجاز الاستفتاء في موعده، ويحول دون تفجر الأوضاع الأمنية على الحدود.

وبعد جولة من المفاوضات الماراتونية، تخللتها تهديدات من قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان باللجوء إلى إعلان أحادي للانفصال، اتفق بين الأخيرة وحزب المؤتمر الوطني الحاكم على اختيار الدبلوماسي محمد عثمان النجمي لشغل منصب أمينها العام، لتستكمل عملية تعيين أعضاء مفوضية استفتاء الجنوب.

اتفاق أتى بالتزامن مع إعلان مؤسسة الرئاسة السودانية، التي تضم الرئيس السوداني عمر البشير إلى جانب نائبه الأول، رئيس حكومة السودان، سلفاكير ميارديت، والنائب الثاني علي عثمان طه، تعديل المهل الزمنية الخاصة بالإعداد للاستفتاء.

وعلى الرغم من تقليص مدة تسجيل الناخبين، المرجح أن تبدأ مطلع الشهر المقبل، من ثلاثة أشهر إلى 45 يوماً والموافقة على المراقبة الدولية التي سيكون للأمم المتحدة دور أساسي فيها، إلا أن التأخر في التصديق على تعيين النجمي زاد من تباطؤ إطلاق أعمال المفوضية على الأرض.

تأخر يتزامن مع وجود مشاكل عالقة سيؤدي العجز عن التفاهم عليها إلى تآزم الأوضاع، وليس أقلها عدم اكتمال ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. ومن هذا المنطلق، أتى اتفاق مؤسسة الرئاسة السودانية على تاليف لجنة

سياسية للإشراف على ترسيم الحدود، بعدما فشلت اللجنة التقنية في حسم ترسيم 20 في المئة من الحدود، معظمها مناطق تقع على طول الخط الفاصل بين جنوب دارفور وغرب بحر الغزال، وتكمن خطورتها في كونها مركزاً تاريخياً للصراع القبلي، فضلاً عن غناها بالثروات النفطية والمعدنية، ما يجعل كلا الطرفين يحاول التمسك بها. وتشهد منطقة أبيي، المقرر أن تخضع بدورها لاستفتاء يحدد من خلاله سكانها رغبتهم في البقاء ضمن الشمال أو الالتحاق بالجنوب في حال الانفصال، تأخراً في إنشاء

مفوضيتها الخاصة. وتؤدي القبائل، وتحديد المسيرية العربية ونجوك دنكا، دوراً رئيسياً في تحديد هوية المنطقة مستقبلاً، على اعتبار أن القبيلتين تمثلان المكون السكاني الرئيسي للمنطقة، ولذلك لم يكن مستغرباً أن يخرج عدد من قيادات الحركة الشعبية متهمين حزب المؤتمر الوطني الحاكم بتمويل استيطان 75 ألفاً من رجال قبيلة المسيرية في أبيي بهدف تغيير الطبيعة الديموغرافية قبل موعد التصويت. وفيما ينفي حزب المؤتمر الوطني الحاكم الاتهامات، تراها مصادر دولية مرجحة، لكن مع التشكيك



جنوبيون يروجون للانفصال خلال مسيرة في جوبا الأسبوع الماضي (بيتي مولر - أ ب)

في دقة أرقام الحركة الشعبية. ووسط الخلافات بين الشريكين، كثفت الولايات المتحدة من جهودها الدبلوماسية لإحراز تقدم ملموس يضمن الالتزام بموعده الاستفتاء، بعدما أيقنت أن جهود مبعوثها الخاص إلى السودان، سكوت غرايشن، الذي يزور السودان حالياً، ليست كافية.

واستغلت الولايات المتحدة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة للترتيب لمؤتمر عن السودان في الرابع والعشرين من الشهر الجاري يتوقع أن يحضره الرئيس الأميركي باراك أوباما.

وتشعر الحركة الشعبية أن الاجتماع سيكون لمصلحتها نظراً للعلاقة الوطيدة التي تربط قياداتها بعدد من مسؤولي الإدارة الأميركية، وفي مقدمتهم المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة، سوزان رايس.

كذلك يظهر جدول أعمال سيلفاكير في القمة الدولية، الذي يتضمن لقاء مع أوباما، توجه الحركة لاستغلال المؤتمر لممارسة أكبر قدر ممكن من الضغوط على وفد حزب المؤتمر الوطني الحاكم، الذي يرى في الاجتماع فرصة للحصول من واشنطن على ما يستطيع، ولا سيما أن الإدارة الأميركية لم تستبعد حتى اللحظة خيار الجزرة من تعاملها مع الحزب الحاكم.

تركيا تدخل مرحلة ما بعد 12 أيلول بسرعة قياسية

بدأ العمل، بأسرع من ما كان منتظراً، على ترجمة التعديلات الدستورية التي نجحت في 12 أيلول التركي، في السياسة والقضاء والقوانين

دعوات يميناً ويساراً لمفاوضة الأكراد وأوجلان قبل 20 أيلول

أرست خوري

يُنْتَظَر أن يكون أول ما سيفعله نواب حزب «العدالة والتنمية» في مطلع تشرين الأول المقبل، فور عودتهم من إجازاتهم الصيفية، هو تعديل 200 قانون ومرسوم تطبيقي ليتلاءموا مع المواد الدستورية 25 المعدلة في 12 أيلول، وهو الملف الذي يتولاه نائب رئيس الكتلة البرلمانية لـ«العدالة والتنمية»، بكر بورداغ.

وبدأ الكلام الجدي عن المرحلة السياسية المقبلة في تركيا، أكان على صعيد الأولويات التي تنتظر رجب طيب أردوغان وحزبه وحكومته، أم مستقبل الخاسرين من الاستفتاء. كما أن العجلة القضائية لمحكمة جنرال انقلاب 12 أيلول 1980، الرئيس الأسبق كنان إيفرين (93 عاماً)، دارت بسرعة استثنائية، مع تسجيل عدد كبير من الدعاوى القضائية ضده، وفي أكثر من مدينة، كإزمير واسطنبول وبورصة وديار بكر.

ومن أبرز ما طفا على سطح الإعلام التركي، تسجيل عودة قوية للدعاية الإسلامي المعتدل فتح الله غولن إلى الشؤون التركية الداخلية، داعماً لحزب «العدالة والتنمية» ولاستنفاته، لمحو آثار ما بدأ أنه خلاف مع حزب أردوغان عندما انتقد غولن سماح السلطات التركية لأسطول الحرية بالإبحار من المياه التركية إلى غزة و«التسبب بإشكال مع إسرائيل».

ولم يعد سراً الأثر الكبير الذي كان لغولن ومؤسساته في ترجيح كفة الـ«نعم» في



من «متحف العار» الذي نظمه يساريون أترك عن انقلاب 1980 في أنقرة (برهان أوزبيليشي - أ ب)

200 قانون سيبدأ البرلمان تعديلها وعدد كبير من الدعاوى ضد جنرال الانقلاب

وفي السياق، خرجت الأصوات العالية في معظم الصحف والتلفزيونات التركية (حرييت وملبيت وسي أن أن تورك) لإقناع أردوغان بضرورة البدء بالتفاوض مع الأكراد قبل 20 أيلول الجاري، موعد انتهاء هدنة «العمال الكردستاني»، بعدما ثبتت أكراد تركيا اصطفاقهم خلف حزبهم الأكبر «السلام والديموقراطية» وخيار مقاطعة الاستفتاء.

كذلك، توقفت الصحف طويلاً أمام هوية الأطراف التي شكرها أردوغان في خطابه. قرّر الظهور كرجل دولة، فبدأ بتوجيه التحية لأحزاب المعارضة، قبل أن ينتقل إلى «ناس» الـ«نعم»: «حزب السعادة» (آخر أحزاب نجم الدين أربكان الذي كان أردوغان أحد تلامذته)، ثم حزب «الوحدة الوطنية الكبرى» وحزب «الحقوق والحريات». وبعدما خص غرفة التجارة بالشكر، وصل دور «الليبراليين والمنقذين الأكراد والثوريين اليساريين والفنانين الذين لم يسمحو للضغوط بالتأثير على خيارهم بتأييد الإصلاحات». وبحسب إحصاءات الحزب الحاكم، فإن الـ58 في المئة الذين آيدوا الإصلاحات يتوزعون على الشكل الآتي: 45 في المئة لـ«العدالة والتنمية»، 5 في المئة لحزب «السعادة»، و2 في المئة لـ«الوحدة الوطنية الكبرى» و1 في المئة لـ«غير حزينين»، لكنها أرقام مشكوك في دقتها، لأنها لا تلتحظ الناخبين الذي قالوا نعم وهم من أحزاب المعارضة الثلاثة (الشعب الجمهوري والحركة القومية والسلام والديموقراطية).

الرافض للتعديلات (42 في المئة)، فإن النتيجة تبقى ثاني خسارة شخصية لدار أوغلو في أقل من عام، بعد فشله في معركة رئاسة بلدية إسطنبول في العام الماضي. وإذا كان واقع زعيم «الحركة القومية» دولت بهشلي اليم، فإن زعيم حزب الأكراد، «السلام والديموقراطية»، صلاح الدين ديميرتاش، لا يعيش مثل هذه الأيام الصعبة، بعدما التزم نحو 70 في المئة من الأكراد بدعوة المقاطعة، وبالتالي فإن ديميرتاش لن يضطر للاستقالة بما أنه سبق له أن تعهد بفعل ذلك إذا وصلت نسبة المشاركة الكردية إلى 50 في المئة. والنصيحة الوحيدة التي وجهها ديميرتاش لأردوغان، في خطاب انتصار المقاطعة، كانت مقتضبة: فإوض عبد الله أوجلان.

في المئة من محازبيه تاييداً للتعديلات الدستورية، بحسب القراءة التي قدمها إبراهيم كالي. وهو كبير مستشاري أردوغان حالياً. وفي مقالته التي نشرتها «توداي زمان»، يقول كالي إن أردوغان «سيصالح» الذين أقوى وأغنى من خلال دستور جديد بالكامل». ويخلص كبير مستشاري أردوغان إلى الجزم بأن الأعداد للدستور الجديد سيكون عنوان الأشهر المقبلة، حتى قبل وصول موعد انتخابات الصيف المقبل. وعن حسابات الربح والخسارة، ركز كالي على واقع أنه، رغم إعراب زعيم الحزب المعارض الأكبر، «الشعب الجمهوري»، كمال كليتش دار أوغلو، عن رضاه عن النتيجة التي حققها المعسكر

الاستفتاء. وقد يكون أبرز دليل على مساهمة غولن في فوز التعديلات بثقة الشعب، أن أردوغان شخصياً شكره علناً في خطاب النصر. كما أن حزب الحركة القومية اعترف بأنه خسر انتئين من المناطق التي يتمتع فيها بقوة شعبية (وهما أرضروم وأكسراي، تضافان إلى 5 محافظات ومدن كبيرة خسرها هي عثمانية وكستامونو وكرايوك وإسبرطة غوموشان) بسبب ثقل مؤسسات غولن فيهما.

في المحصلة، فإن الخسارة الكبيرة التي سجلها «الحركة القومية» في استفتاء 12 أيلول، باتت تهدد وجود الحزب نفسه ومدى قدرته على اجتياز حاجز الـ10 في المئة في الدورة المقبلة من انتخابات 2011 التشريعية، بعدما صوت نحو 30